

أثر حوكمة الشركات على رأس المال الفكري: دراسة تطبيقية

■

أحمد، إيناس نبيل، حسين، خالد حسين أحمد، و سرور، أسامة محمد.
(٢٠٢٥). أثر حوكمة الشركات على رأس المال الفكري: دراسة تطبيقية
الفكر المحاسبي، مج ٣٠، ع ١٤، ١٣ - ٥٧. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1572149>



إعداد

مشاعل الدباس

تقييم العنوان

عنوان الدراسة جاء دقيقًا ومباشرًا في طرح العلاقة بين متغيرين أساسيين: حوكمة الشركات (كمتغير مستقل)، ورأس المال الفكري (كمتغير تابع). يُحسب للباحثة أنها استخدمت مفاهيم أكاديمية متخصصة تُعبّر عن حقول بحث معاصرة ومتصلة بإدارة الأعمال والمحاسبة، ما يعكس حداثة الطرح. إلا أنه لم يُشر العنوان إلى السياق التطبيقي أو القطاع الذي طُبقت عليه الدراسة، وهو ما قد يُضعف من خصوصية العنوان، ولا يظهر في العنوان أي متغير وسيط أو معدّل، ما يدل على أن التصميم البحثي أحادي الاتجاه، وهو مناسب طالما لم تكن هناك فرضيات وساطة.

المقدمة

المقدمة أظهرت وعيًا جيدًا بمفاهيم الدراسة، وسلّطت الضوء على أهمية رأس المال الفكري كمورد تنافسي، وأبرزت دور الحوكمة في تعزيزه، غير أن العرض النظري للمقدمة ركّز على التوصيف أكثر من التحليل؛ أي أن الباحثة اكتفت أحيانًا بوصف المتغيرات دون مناقشة عميقة للعلاقة السببية المتوقعة بينهما.

كان من الأفضل إدراج لمحة موجزة عن الآليات التي من خلالها تؤثر الحوكمة على رأس المال الفكري – مثل تعزيز الشفافية، تقليل الوكالة، دعم ثقافة المشاركة لخلق أرضية تحليلية أعمق منذ البداية.

المشكلة

صيغت مشكلة الدراسة استنادًا إلى محدودية الدراسات السابقة في البيئة العربية عمومًا والسعودية خصوصًا حول العلاقة بين الحوكمة ورأس المال الفكري، وهذا توظيف ذكي للفجوة البحثية. لكن المشكلة لم تعتمد بشكل كافٍ على تحليل نقدي للدراسات السابقة من حيث تعارض النتائج أو ضعف المناهج المستخدمة؛ كان من الممكن تعميق عرض الفجوة بالإشارة إلى محدودية نماذج القياس السابقة أو الإطار المفاهيمي المعتمد، ما كان سيعزز المبررات النظرية لإجراء الدراسة الحالية..

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية للدراسة تمثلت في معالجة العلاقة بين الحوكمة ورأس المال الفكري في السياق السعودي، ما يُعدّ

مساهمة أكاديمية جديدة.

أما الأهمية التطبيقية فتمحورت حول تمكين الجهات التنظيمية في الشركات من تطوير أنظمة حوكمة تعزز

الأصول غير الملموسة.

لكن كان من الأفضل توسيع الفائدة التطبيقية لتشمل جهات أخرى مثل صناعات السياسات، الأكاديميين،

والمستثمرين. كما أن الربط بين أهمية الدراسة وسوق العمل لم يكن واضحًا بما يكفي، ويمكن تعزيزه مستقبلاً.

أهداف الدراسة

جاءت أهداف الدراسة واقعية ومحددة، وارتبطت مباشرة بالمتغيرات، سواء العامة أو التفصيلية. إلا أن الهدف العام صيغ بطريقة وصفية تقليدية ولم يتضمن إشارة ضمنية إلى اختبار فرضيات أو بناء نموذج تفسيري.

كما أن بعض الأهداف الفرعية (مثل اختبار تأثير كل بُعد من أبعاد الحوكمة على رأس المال الفكري) جيدة لكنها بحاجة إلى توضيح ما إذا كانت الفروق المتوقعة تحليلية أم تفسيرية. واقعية الأهداف كانت جيدة ولكنها كانت بحاجة إلى تعبير أعمق عن القيمة المضافة.

تحليل الإطار النظري والمفاهيمي

الإطار النظري أظهر دقة في التعريفات، خاصة لمفهومى الحوكمة ورأس المال الفكرى. وتم تناول كل بعد من أبعاد الحوكمة بشكل مستقل، وهو ما يُعزز من القيمة التحليلية.

إلا أن الترابط بين المتغيرات لم يُعرض بأسلوب جدلى أو نقدي كافٍ؛ فالعلاقة المفترضة تم تناولها في سياق وصفي أكثر من كونه تفسيرياً.

و كان من المفيد تقديم نماذج نظرية من الأدبيات توضح الآلية السببية – مثل نظرية الوكالة أو نظرية الموارد – لتقوية الربط النظري بين المتغيرات.

تحليل الدراسات السابقة

احتوت الدراسات السابقة على مزيج جيد من الأدبيات العربية والأجنبية، الحديثة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، وهذا يُحسب للباحثة.

غير أن طريقة العرض كانت تميل إلى السرد أكثر من النقد؛ إذ لم يكن هناك تحليل مقارن للنتائج أو تقييم لاختلاف السياقات والمنهجيات.

كما غابت الخاتمة التركيبية التي تلخص ما يمكن استخلاصه من الدراسات السابقة وتبرر منهاج الدراسة الحالي. تفاعل الباحثة مع الأدبيات كان مقبولاً لكنه بحاجة إلى تعميق من خلال نقد المنهجيات وتفسير تفاوت النتائج.

تحليل الفروض

الفروض صيغت بشكل إحصائي دقيق، وكانت واضحة في تمييز الفرضيات العامة والفرعية. ارتبطت مباشرة بالأهداف والأسئلة، مما يعكس اتساقًا في البناء المنطقي.

كما أن المتغيرات قُيست من خلال مؤشرات كمية يمكن تحليلها إحصائيًا، ولم تبرز بعض الفرضيات الخلفية النظرية بوضوح، ما يجعل من الصعب معرفة ما إذا كانت فرضية مستندة إلى نظرية أو إلى استقراء من أدبيات سابقة.

دعم الفرضيات بنماذج أو أدلة سابقة يُعتبر أمرًا محوريًا يُستحسن تضمينه..

منهجية الدراسة

١. مجتمع الدراسة (Population):

تحدد الدراسة في إطار بيئة الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، وهذا اختيار منطقي وذو صلة مباشرة بموضوع الحوكمة ورأس المال الفكري، نظرًا لخصوصية هذه الشركات من حيث إلزامها بتطبيق معايير الحوكمة، ومتطلبات الإفصاح، وهيكل الملكية، مما يجعلها بيئة مناسبة للتحليل. إلا أنه لم تُذكر خصائص هذا المجتمع بدقة (مثل العدد الكلي للشركات المدرجة وقت الدراسة أو عدد القطاعات التي شملها التحليل)، مما يقلل من الشفافية المنهجية.

منهجية الدراسة

٢. العينة (Sample)

تم استخدام الطريقة الغرضية (القصدية) في اختيار عينة من الشركات المدرجة، بناءً على توفر البيانات المرتبطة بمتغيرات الدراسة خلال فترة التحليل، وهو إجراء شائع في الدراسات التي تعتمد على التقارير السنوية والإفصاحات المالية.

لكن يُسجل على الباحثة عدم تقديم مبررات كمية دقيقة لحجم العينة، مثل تطبيق معادلات إحصائية (مثلاً معادلة كريجسي ومورغان أو سلوفين)، أو توضيح نسبة تمثيل العينة من المجتمع الأصلي، و أيضاً لم يتم ذكر المعايير التفصيلية التي تم بناءً عليها تضمين أو استبعاد بعض الشركات، مثل القطاع أو تاريخ الإدراج.

منهجية الدراسة

٣. أدوات جمع البيانات (Data Collection Tools)

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية (الكمية) المستخرجة من التقارير السنوية المنشورة للشركات، والتي تم استخدامها لقياس كل من مؤشرات الحوكمة (مثل: حجم المجلس، الاستقلالية، التنوع) ومكونات رأس المال الفكري (مثل: رأس المال البشري، الهيكلي، والعلاقاتي).

وهذه الطريقة تعزز من موضوعية القياس وتقليل التحيز البشري، ولم تتناول الدراسة بشكل مفصل إجراءات التحقق من موثوقية هذه البيانات أو مدى تجانسها بين الشركات المختلفة.

منهجية الدراسة

٤. منهج التحليل: (Analysis Method)

استخدمت الدراسة أساليب التحليل الكمي، وتحديدًا تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وهو اختيار مناسب لاختبار تأثير متغير مستقل (حوكمة الشركات) على متغير تابع (رأس المال الفكري). كما تم تطبيق بعض المؤشرات الوصفية (مثل المتوسطات والانحراف المعياري)، مما يساعد على استكشاف الاتجاهات العامة قبل الدخول في اختبار الفرضيات.

ويُحسب للباحثة استخدام أدوات إحصائية متقدمة (مثل SPSS أو ما يعادلها)، لكن لم يتم عرض نتائج اختبار صدق وثبات النموذج (مثل R^2 أو اختبار F) بشكل تفصيلي، مما يُضعف من قوة التحليل التفسيري.

تفسير النتائج

وقد وفقت الباحثة في تحليل النتائج بشكل إحصائي دقيق، إلا أن المناقشة التفسيرية للنتائج ظلت محدودة نسبياً؛ إذ لم يتم التعمق في شرح الأسباب المحتملة لعدم ظهور علاقة لبعض الأبعاد، مثل التحديات الثقافية أو التنظيمية في السوق السعودي، أو الخصائص القطاعية.

كما لم توضح النتائج ما إذا كان التأثير يختلف حسب نوع رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، العلاقاتي)، وهي نقطة مهمة يمكن أن تثري النقاش وتفسر تباين العلاقات.

ارتبطت مناقشة النتائج جزئيًا بالدراسات السابقة، حيث أشارت الباحثة إلى توافق بعض النتائج مع أدبيات مثل Chen et al. (2020) و Yaseen et al. (2022) ممن أثبتوا وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة ورأس المال الفكري. غير أن الربط لم يكن نقديًا بما يكفي؛ أي لم تُناقش أسباب التشابه أو الاختلاف في ضوء اختلاف البيئات التنظيمية، أو نماذج القياس المستخدمة، أو الفترات الزمنية.

على سبيل المثال كان من الممكن مناقشة لماذا تختلف نتائج العلاقة بين ازدواجية المنصب ورأس المال الفكري في السياق السعودي عن نتائج مماثلة في السوق المالي الأوروبي، خاصة أن التقاليد الإدارية والحوكمة تختلف بين الأسواق. كذلك لم يتم توظيف أي نظرية تفسيرية – مثل نظرية الوكالة أو نظرية الموارد – في مناقشة التوافق أو التباين، ما قد يُعد ضعفًا في العمق النظري للمناقشة.



جاءت التوصيات العملية للدراسة عامة ومباشرة، وركّزت بشكل رئيس على حتّ الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية على تعزيز تطبيق آليات الحوكمة، غير أن الدراسة لم تفصل التوصيات وفق نتائج كل بُعد من أبعاد الحوكمة، ما جعلها أقرب إلى نصائح إجرائية شاملة، وليست موجهة لجهات محددة بشكل دقيق..

التوصيات

من الإيجابي أن الباحثة أشارت إلى أهمية تعزيز الإفصاح الطوعي عن مكونات رأس المال الفكري، لكن كان من الأجدى أن تقدم توصيات مبنية على نتائج إحصائية محددة (مثل "زيادة استقلالية لجنة المراجعة له تأثير معنوي إيجابي – بالتالي يُوصى بتوسيع صلاحياتها").

التوصيات افتقرت إلى بعد زمني أو استراتيجي؛ أي لم توضح ما يجب تنفيذه على المدى القصير، المتوسط، أو الطويل.

ولم تُشر إلى برامج تدريب أو تطوير إداري قد تسهم في بناء ثقافة حوكمة محفزة لرأس المال الفكري.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

